بتاريخ: 8 يونيو 2022 العدد: 680 المصدر: المال (2022-6-5)

وزيرة التجارة: جار إعداد مشروع قانون لمنح حوافز وإعفاءات ضريبية لبعض الصناعات

أعلنت نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة أنه يجري حاليا إعداد مشروع قانون لتقديم حوافز ومزايا لبعض الصناعات من بينها تقديم إعفاءات ضريبية، بهدف مساندة هذه الصناعات ومساعدتها على النمو وزيادة إنتاجيتها ومن ثم زيادة قدرتها على التصدير.

رابط الخبر

الرأي

يشير الخبر إلى مشروع قانون جديد لمنح حوافز وإعفاءات ضريبية لبعض الصناعات. بالرغم من حاجة الصناعات التحويلية الشديدة للدعم إلا أن كثيرا من التساؤلات تطرح نفسها من هذا الإعلان:

- هل نحتاج إلى قانون جديد لتقديم الحوافز؟ ألا يمكن تحقيق نفس الأهداف بقرارات؟
- هل تمت مراجعة القوانين الموجودة حاليا ومدى إمكانية تقديم حوافز من خلالها بدلا من إعداد مشروع قانون جديد؟
- إلى أي مدى يتسق توجه تقديم الحوافز مع استراتيجية التنمية الصناعية؟ واستراتيجية التنمية لمصر؟
- من سيقرر الصناعات التي يتم اختيارها؟ ما هي المعايير؟ أين الدراسات التي تقوم عليها هذه الاختيارات؟
- على أي أساس سيتم منح إعفاءات ضريبية لصناعات دون أخرى؟
- هل تم تحليل التكلفة والعائد لمشروع القانون لقياس الفوائد منه وأضراره، وتحديد من المستفيدين منه ومن هم المتضررين؟ وكيف يؤثر ذلك على الاقتصاد ككل؟
- وهناك أسئلة أخرى كثيرة
- اليس الأجدى أن تركز وزارة الصناعة على حل مشاكل الصناعة الآن بشكل جذري؟ مشاكل الاستيراد والتصدير، والمصانع التي تغلق أبوابها كل يوم بسبب قرار البنك المركزي، ومعاناة المصانع الكثيرة من الضريبة العقارية وتداخل أدوار الجهات الحكومية المختلفة ....، وأن تضع حلولا للمصانع المتعثرة، وأن ترى الوزارة على أرض الواقع ما يحدث في هيئة التنمية الصناعية، وهيئة المجتمعات العمرانية والدفاع المدني وغيرها.
- حل المشاكل الموجودة حاليا هو المطلوب وليس إصدار قوانين جديدة.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

2022 ECES (c)المركز المصري للدراسات الاقتصادية
جميع الحقوق محفوظة